مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد العشرون - العدد الرابع (شوال - ذو الحجة ١٤٣٩هـ / يونيو - أغسطس ٢٠١٨)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- الترجيحُ برَسْم المصحفِ في إعراب القرآن عند ابنِ هشام -رحمه الله-
(دِراسةٌ موازِنةٌ مع آراء المُعْرِبين)
- أثر تغير النبر في الدلالة
- التباين المنهجي في الدراسات الصوتية
- إطلالة نقدية في نشأة البحث اللغوي عند العرب
- أثر التّسمية في همزة الوصل
- الرد على من زعم التحريف في كتاب «المُعرِب شــرح قوافي الأخفش واشتقاق أسمائها» لابن جني ت ٣٩٢هـ

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

مدير التحرير
خالد بن سعود العصيمي

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد العشرون - العدد الرابع (شوال - ذو الحجة ١٤٣٩هـ / يونيو - أغسطس ٢٠١٨م)

ردمد: ٨٥١٣-١٣١٩
الإيداع: ٩٨٢/٢٠

المحتويات

- الترجيحُ برَسْم المصحف في إعراب القرآن عند ابنِ هشام -رحمه الله- (دِراسةٌ موازِنةٌ مع آراء المُعْرِبين)
  خالد بن محمد الصغير أحمد علي ٥
- أثر تغير النبر في الدلالة
  عبد العزيز بن أحمد المنيع ٥١
- التباين المنهجي في الدراسات الصوتية
  سعود بن عبدالله آل حسين ٩٣
- إطلالة نقدية في نشأة البحث اللغوي عند العرب
  نصرالدين الشيخ بوهني ١٩٥
- أثر التّسمية في همزة الوصل
  عبدالرّزّاق بن فرّاج الصّاعديّ ٢٣٧
- الرد على من زعم التحريف في كتاب «المُعرِب شرح قوافي الأخفش واشتقاق أسمائها» لابن جني ت ٣٩٢هـ
  أحمد محمد عبدالعزيز علّام ٢٩٧

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993
البريد الإلكتروني
Arabic1433@kfcris.com

هيئة التحرير:

سيف بن عبد الرحمن العريفي
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- **إبراهيم بن سليمان الشمسان** ..... أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- **بدر بن محمد الجابري** ..... أستاذ النحو في الجامعة الإسلامية.
- **سعد عبدالعزيز مصلوح** ..... أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت
- **صلاح الدين صالح حسنين** ..... أستاذ علم اللغة في جامعة بني سويف.
- **عبدالله صالح بابعير** ..... أستاذ النحو في جامعة حضرموت.
- **عياد بن عيد الثبيتي** ..... أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- **فايزة بنت عمر المؤيد** ..... أستاذ النحو في جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل - الدمام.
- **محمد أحمد الدالي** ..... أستاذ النحو في جامعة الكويت.
- **محمد بن يعقوب تركستاني** ..... أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.
- **مسعود صحراوي** ..... أستاذ اللسانيات في جامعة الأغواط بالجزائر.

ضوابط النشر:

١- أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
٢- ألا يزيد البحث على خمسين صفحة.
٣- ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
٤- أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).
٥- دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
٦- أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.
٧- أن يكون البحث باللغة العربية.
٨- أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
٩- أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.
١٠- لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

- تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير.

أولاً: البحوث والدراسات

الترجيحُ برَسْم المصحفِ في إعراب القرآن عند ابنِ هشام -رحمه الله-

دِراسةٌ موازِنةٌ مع آراء المُعْرِبين

إعداد

خالد بن محمد الصغير أحمد علي

طالب بمرحلة الدكتوراه - كلية اللغة العربية وآدابها

قسم اللغة والنحو والصرف - بجامعة أم القرى - للعام ١٤٣٨هـ.

• ملخص البحث

يسعى البحث إلى الكشف عن إحدى قواعد الترجيح في إعراب الكتاب العزيز من خلال مصنّفات ابن هشام -رحمه الله-، حيثُ عُرف بعنايته الواضحة بهذا الجانب، وخصوصاً في كتابه الفريد (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، وتلك القاعدة هي: ترجيح الوجه الموافق لرسم المصحف على ما يخالفه، حيث تَبيَّن متابعةُ ابن هشام لَمَنْ سبقه من العلماء في الترجيح بها، ولكن: ما طُرق مجيء هذه القاعدة عنده؟ وما درجتُها في القوة؟ وما قيمتُها عند النحاة خصوصا ومدى اعتمادهم عليها؟

تدرّج البحث ليجيب عن هذه التساؤلات وغيرها:

من التمهيد: الذي أبان عن معنى العنوان، وأهميته لدى النحاة.

فالتنظير: حيث وضّح اعتدادَ ابن هشام بالترجيح برسم المصحف، متابعا لمن قبله من العلماء، والتآزر القائم بين علوم العربية وعلوم القرآن، مع تنظير ابن هشام لقاعدة (الترجيح برسم المصحف)، ثم موازنة الباحث بين التنظير وبين التطبيق عنده.

إلى التطبيق: وفيه صورُ التطبيقات لهذه القاعدة الترجيحية، مع دراسة ثلاثة أمثلة، شاملةٍ للصور الثلاث، وتوضيحِ كل مثال وتبيينه، ثم تتبِّعه وموازنته مع آراء المعربين بشيء من التأمُّل والأناة، واختتامِ كل مثال بترجيح الباحث للوجه الإعرابي، مؤيَّداً بالحُجج.

تبِع ذلك الإشارة الموجزة لبعض الأمثلة الأخرى، تأكيدا وتقوية للتطبيقات المدروسة، واحتجاجاً لاعتماد قاعدة (الترجيح برسم المصحف) في قواعد الترجيح النحوي.

وخُتِمَ البحثُ بنتائجَ مهمةٍ في هذا الشأن، مؤكدً على عبقرية علمائنا المتقدِّمين، وفكرِهم الكلّي المنضبط، وحرصِهم على القواعد العامة، والقوانين الضابطة، مع القدرةِ العقلية على استثمارِ تلك القواعد، وردّ الأشباه والنظائرِ إلى قواعدها، وإنْ لم يُنصّ عليها بأعيانها.

****

المقدّمـــة

الحمـد لله حمـداً كثـيراً طيبـاً مبـاركاً فيـه، والصـلاة والسـلام عـلى الرسـول المصطفـى، والنبـي المجتبـى، وآلـه وصحبـه، ومَـنْ تـلا، أمّـا بعـد :

فـإنَّ علـمَ النحـو مـن أجـلِّ العلـوم، ورايتَـه مـن أرفـع الرايـات، ودلالتـه عـلى فَهـم الوحيـين مـن أقـوى الـدلالات، وإنّ الناظـر في غالـبِ أعاريـب أئمـة النحـو والتفسـير لـكلام الله سـبحانه؛ ليجـد أوجهـاً متعـددة، ومسـالك شـتى، يصـلُ بعضهـا لدرجـة التضـادّ والتخالـف، مـن غـير أن ينصُّـوا عـلى منهـج عـام يشـتمل عـلى قواعـد تضبـط تلـك الأعاريـب المتشـعبة، أو ضوابـط ترجِّـح الصحيـح منهـا، أو أصحهـا، فيقـعُ الناظـر فيهـا في حَـيرة وتـردُّد، وترقُّـبٍ لمنهـج يعينـه في التعامـل الصحيـح معهـا.

وممـن كانـت لـه عنايـةٌ واضحـة، ومحـاولاتٌ نافعـة وقيّمـة في هـذا الأمـر: الإمـام ابـن هشـام الأنصـاري -رحمـه الله-، وخصوصـاً في كتابـه الفريـد: (مغنـي اللبيـب)، فقـد اجتهـد واسـتنبط قواعـد إعرابيـة عامـة لا تخـصُّ أعاريـب الكتـاب العزيـز، لكـن غلبـتْ أمثلـةُ القـرآن غيرَهـا، فـكان حريّـاً أن يُجمـع شـتاتها، ويمعـنَ الناظـرُ فكـره فيهـا، ليقـفَ عـلى قواعـد ترجيحيـة، وضوابـط إعرابيـة خاصـةٍ بكتـاب الله، ويتأكّـد مـن كونهـا صالحـةً لأنْ تكـون أصـلاً يُعتمـد عليـه في الترجيـح، ويَتوافـق مـع مـراد الله تعالى، لاسـيَّما وقـد نـصّ بعـض الباحثـين عـلى أنّ ابـن هشـام -رحمـه الله-: «أصّـل في كتابـه مغنـي اللبيـب لكثـير مـن ضوابـط الإعـراب ومـا ينبغـي عـلى المعـرِب مراعاتـه، وجـاء مَـنْ بعـده فاسـتفاد ممـا ذكـره ابـن هشـام»[1].

كـما ذكـر آخـر أنّ قيمـة المغنـي: «أنـه اسـتوعب أعاريـب مـا يُشـكل مـن القـرآن»[2].

(١) علم إعراب القرآن: ١٠٢.

(٢) إعراب القرآن من مغني اللبيب: ٢٣.

ومِن قبلهما أشاد ابن خلدون -رحمه الله- بهذا الجانب المتميّز عند ابن هشام، فقال عنه: «وأشار إلى نُكت إعراب القرآن كلِّها وضبطَها بأبواب وفصول وقواعد انتظمت سائرَها، فوقفْنا منه على علم جمٍّ يشهد بعلوِّ قدره في هذه الصناعة، ووفور بضاعته منها، وكأنه ينحو في طريقته مَنْحى نحاة أهل الموصل، الذين اقتفوا أثرَ ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب، دالٍّ على قوة ملكته واطِّلاعه، والله يزيد في الخلق ما يشاء»[1].

وغيرُ خافٍ أهميةُ جانب التقعيد وضبط الأعاريب خصوصاً، إذ ينبني عليه معرفة مراد الله تعالى، ومعلومٌ أنّ طلبَ أصحِّ الأوجه الإعرابية لكلام الله مِن أهمِّ مقاصد طلب العلم، وآكدِ سمات الباحث المحقق.

كما أنّ موضوع الترجيح برسم المصحف عند ابن هشام يأتي أحد القواعد الترجيحية الخاصة بإعراب كتاب الله تعالى، ولا يتناوله النحاة في مصنفاتهم بشكل مستقل، فهو مستقى من مباحث علوم القرآن، وبينها وبين علوم العربية تآزر وتداخل لا يخفى.

إضافةً إلى أنّ الباحث لم يجدْ من حرّر هذه القضية عند ابن هشام، وقرنها بالموازنة، والتأكد من صلاحيتها قاعدة ترجيحية يعتمد عليها، ومدى قوتها؛ سوى إشارات عابرة في كتب معاني القرآن وإعرابه وتفسيره، أو في دراسات تناولت ابن هشام ومنهجه، وليس فيها ما يشفي الغليل.

من أجل ذلك كله؛ كان اختياري لهذه القضية بحثا مفرَداً، أتناوله بشيء من التأمل والموازنة مع آراء المعربين، حيث المنطَلَقُ لدراسة هذه القاعدة الترجيحية كتابُ ابن هشام (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)؛ لاختصاصه بالنص على بعض القواعد الترجيحية، وتبِعه استقراءُ باقي كتبه.

(١) مقدمة ابن خلدون: ٧٣٨.

إن المشكلةَ التي يتوقعُ الباحث أن يجيبَ عنها هذا البحث تتمثلُ في عددٍ من التساؤلات، وهي:

- ما صحة التمسُّك بهذه القاعدة الترجيحية المتعلقة برسم المصحف في بعض أعاريب الكتاب العزيز؟
- وما قيمتها من حيث القوة والشمول والاعتماد؟ أهي كذلك أم أنها مجرد إشارات غير مطّردة؟
- وما صور مجيئها عند ابن هشام ؟ وما مدى موافقة أو مخالفة أئمة النحو له فيها؟
- وهل كانت متآلفة أو متخالفة تنظيرا وتطبيقا عند ابن هشام نفسه؟
- وأخيرا: ما النتائج المترتبة على بحث هذا الموضوع في التعامل الصحيح المنضبط مع الأعاريب المتباينة لكلام الله تعالى.

وبهذه الأسئلة التي تمثل المشكلة؛ تكون أهداف البحث قد تحدّدت بالآتي:

- إدراك، ومعرفة مدى صحة التمسُّك بهذه القاعدة الترجيحية المتعلقة برسم المصحف في بعض أعاريب الكتاب العزيز.
- استجلاء قيمتها من حيث القوة والشمول والاعتماد.
- الموازنة والمقارنة بينها وبين ما قرره أئمة النحو، ومعرفة مدى متابعة أو تفرّد ابن هشام فيها، وصور مجيئها عنده.
- تبيُّن مدى التطابق بين التنظير والتطبيق عند ابن هشام في هذا المجال.
- الرغبة في الوصول للنتائج المترتبة على بحث هذا الموضوع في التعامل الصحيح المنضبط مع الأعاريب المتباينة لكلام الله تعالى.

أما فيما يخص الدراسات السابقة فليس هناك مَنْ أفرد الترجيح برسم المصحف عند ابن هشام ببحث مستقل، لكن جاءت بعض الإشارات الموجزة للترجيح برسم المصحف عموماً، في الدراسات التالية:

١- كتاب (قواعد الترجيح عند المفسرين -دراسة نظرية تطبيقية) د. حسين بن علي الحربي.

٢- كتاب (دراسات في قواعد الترجيح المتعلقة بالنص القرآني في ضوء ترجيحات الرازي) د. عبدالله الرومي.

٣- رسالة (توجيه الشاهد القرآني من مغني اللبيب-تأصيل وتطبيق ومنهج) للدكتورة زمزم بنت أحمد بن علي تقي- رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، عام ١٤٣٢هـ.

٤- رسالة (جمع القرآن في مراحله التاريخية من العصر النبوي إلى العصر الحديث) للدكتور محمد شرعي أبو زيد-رسالة ماجستير بجامعة الكويت، عام ١٤١٩هـ.

٥- مقال: (عناية ابن هشام النحوي بتفسير القرآن الكريم وإعرابه وتوجيه قراءاته) د. شايع بن عبده الأسمري. بمجلة الجامعة الإسلامية، العدد ١٣٢، ص ٢٥١- ٣٩٢.

كما جاءت بحوث أخرى في موضوع الرسم، وقد أفدتُ من بعضها، مثل:

- **بحث**: موقف سيبويه من الاحتجاج النحوي برسم المصحف وأثره في النحو العربي، للدكتور أحمد عطية المحمودي، منشور بمجلة كلية التربية (القسم الأدبي)، جامعة عين شمس بمصر، مج ١٢، ع٣، ٢٠٠٦م، الصفحات: ٢٦٣ -٣١٥.

- **بحث**: أثر الرسم العثماني في قواعد اللغة العربية، منشور بمجلة «دراسات في اللغة وآدابها»، البحث ١، السنة ٨، العدد ٢٥، الصيف والخريف ٢٠١٧م، من ص ١ إلى ص ٣٠.

- **بحث**: اتجاهات العلماء في توجيه ظواهر الرسم العثماني، للدكتور أسامة عبدالوهاب الحياني، منشور بمجلة الجامعة العراقية، ع(٢٤/ ١)، من ص ٨١ إلى ص ١٠٨.

هـذا، وقـد انتظمـت خطـةُ هـذا البحـث المتواضـع في **تمهيـد**: تجـلى فيـه معنـى العنـوان، وأهميتـه عنـد النحـاة.

يعقبـه جانـب **التنظـير** عنـد ابـن هشـام، موضّحـاً فيـه اعتـدادُه بالترجيـح برسـم المصحـف، متابعـا لمـن قبلـه مـن العلـماء، والتـآزر القائـم بـين علـوم العربيـة وعلـوم القـرآن، مـع تنظـير ابـن هشـام لقاعـدة (الترجيـح برسـم المصحـف)، ثـم موازنـة الباحـث بـين التنظـير وبـين التطبيـق عنـده.

تـلا ذلـك جانـب **التطبيـق** عنـد ابـن هشـام، حيـث عـرض الباحـث صـور التطبيقـات عنـده، مـع دراسـة ثلاثـة أمثلـة تـدلّ عـلى مـا وراءهـا مـن النظائـر، لـكلِّ صـورة مثـالٌ يوضِّحهـا، والإشـارة لبعـض الأمثلـة الأخـرى، علـماً بـأن التطبيقـات لم تكـن كثـيرة؛ حيـث إنّ تطبيقات رسـم المصحـف المؤثِّـرة في الإعـراب –وهـي المقصودة في البحـث– قليلـة أصـلا، لكنهـا تمثِّـل كل مـا جـاء في بابهـا؛ وعليهـا اعتمـد كثـيرٌ مـن العلـماء السـابقين في الترجيـح؛ ولذلـك فهـي ترقـى لأَنْ تكـون قاعـدة كليـة.

وقـد رجّـح الباحـث في نهايـة كل مثـال مـدروس بعـد توضيحـه وموازنتـه مـع آراء المعربـين؛ الوجـهَ الإعـرابي، الـذي يـراه مؤيَّـداً بالأدلـة والحُجـج، سـواءٌ أكان موافقـاً لابـن هشـام أم مخالفـاً لـه.

وقـد **خُتـم البحـث** ببعـض النتائـج والثمـرات التـي يحسِـب الباحـثُ أنهـا ذات أهميـة وشـأن في هـذا الموضـوع.

*****

التمهيد:

الترجيح في عرف اللغويين هو: مصدر رجّح بالتشديد أي جعله راجحا، قال في القاموس المحيط: «(رجّحه) أرجحه وفضّله وقوّاه»[1]، وقيل هو: «في اللغة جعل الشيء راجحا أي فاضلا غالبا زائدا»[2]، وهو مِن:

«رَجَحَ الميزانُ يَرْجَحُ ويَرْجُحُ ويرجِحُ، رُجْحاناً، أي مالَ. وأَرْجَحْتُ لفلان، ورَجَّحْتُ تَرْجيحاً، إذا أعطيتُه راجحاً»[3].

وقيل: «(رَجَحَ) الرَّاءُ وَالْجِيمُ وَالْحَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، يَدُلُّ عَلَى رَزَانَةٍ وَزِيَادَةٍ. يُقَالُ: رَجَحَ الشَّيْءُ، وَهُوَ رَاجِحٌ، إِذَا رَزَنَ، وَهُوَ مِنَ الرُّجْحَانِ»[4].

وفي الاصطلاح:

«تقوية أحد الطريقين على الآخر ليعلم الأقوى فيعمل به ويطرح الآخر»[5].

وقيل: «إثباتُ مرتبةٍ في أحد الدليلين على الآخر»[6].

وقيل: «تَقْوِيَةُ إِحْدَى الأَمَارَتَيْنِ عَلَى الأُخْرَى لِدَلِيلٍ»[7].

وقيل: «عُرْفاً، تقوية أحد الدليلين بوجه معتبر»[8].

وقيل: «هو بيانُ القوةِ لأحدِ المتعارضَيْن على الآخر»[9].

(١) المعجم الوسيط: ١/ ٣٢٩.
(٢) كشاف اصطلاحات الفنون: ١/ ٤١٥.
(٣) الصحاح: ١/ ٣٦٤.
(٤) مقاييس اللغة: ٢/ ٤٨٩.
(٥) المحصول في علم أصول الفقه: ٥/ ٣٩٧.
(٦) التعريفات: ٧٨.
(٧) شرح الكوكب المنير: ٤/ ٦١٦. العبيكان الشاملة
(٨) التوقيف على مهمات التعاريف: ٩٥.
(٩) الكليات: ٣١٥.

وتتوطّد العلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي من ناحية ميلان القوة لأحد الأقوال المتخالفة على غيره، وبذلك تعلو مرتبته ويستبين الاستدلال له.

أما الرّسْم فهو «تصوير الكلمة بحروف هجائها، بتقدير الابتداء بها، والوقف عليها»[1].

وهذا التصوير الكتابي هو ما كتب به الصحابة رضوان الله عليهم المصاحف، ويسمّى بالرسم العثماني، نسبةً إلى عثمان بن عفان -رضي الله عنه-، لأنه أمَر بنسخه وتوزيعه على الأمصار[2]، ومِن العلماء مَنْ يسمِّيه بالرسم الاصطلاحي نسبة إلى اصطلاح الصحابة عليه، أو الرسم المصحفي، أو القرآني، أو غير ذلك من التسميات التي تدل عليه[3].

وأكثرُ ما يهتمُّ به هذا الجانب: الكلماتُ المخالفة لأصول الرسم القياسي، أي الإملائي المعروف، لكنَّ الرسمَ المعتدَّ به عند ابن هشام هو الرسم بعمومه، سواءٌ أكان مخالفاً أم موافقا، المهم هو التصوير الكتابي المثبَت في المصحف العثماني خاصة.

وللتدليل على أهمية الرسم العثماني، وعلاقتِه بالنحو والنحويين أذكر نصاً لابن فارس، يقول فيه:

«ومِن الدليل على عِرفان القدماء -من الصحابة وغيرهم- بالعربية: كتابتُهم المصحفَ على الذي يعلِّله النحويون في ذوات الواو والياء، والهمز، والمد والقصر، فكتبوا ذوات الياء بالياء، وذوات الواو بالألف، ولم يصوِّروا الهمزة إذا كان ما قبلها ساكنا في مثل «الخَبء» و«الدِّفء» و«المِلْء» فصار ذلك كلُّه حجةً، وحتى كرِه مِن العلماء تركَ اتباع المصحف مِنْ كره.

فحدثني عبد الرحمن بن حمدان عن محمد بن الجهم السِّمَّريّ عن الفرّاء قال: اتّباعُ المصحفِ -إذا وجدْتَ له وجهاً من كلام العرب- وقراءةُ القرّاءِ أحبُّ إليّ من خلافه»[4].

(١) لطائف الإشارات في علم القراءات: (٢/ ٥٥١).
(٢) لا لأنه من ابتكاره. ينظر: رسم المصحف ونقطه ١٦٦، ١٦٧.
(٣) سماه ابن مالك والشاطبي بالرسم السَّلَفي. ينظر: تسهيل الفوائد ١٤٧، والمقاصد الشافية: ٨/ ٢٥.
(٤) الصاحبي: ١٤، ١٥. ويُنظر نص الفراء في معاني القرآن: ٢/ ٢٩٣.

ويتّضح من هذا النص العلاقةُ بين الرسم القرآني والنحو، حيث تستمدُّ العربيةُ قوتَها من مؤازرة الرسم القرآني لها، ويحتج النحويون لقواعدهم بموافقة رسم المصحف، مما يعني أن الاعتداد برسم المصحف هو رأي جمهور النحاة السابقين لابن هشام، ولم يكنْ بِدعاً عنهم.

التنظير:

اعتدّ ابن هشام -رحمه الله- برسم المصحف، وجعله قاعدة ترجيحية في مسائل الخلاف الإعرابي لبعض آيات الذكر الحكيم.

وصورةُ ذلك أن يختلف المعربون في إعراب آية من كتاب الله، ضمن أبواب متعددة في النحو، فيرجِّح ابنُ هشام الوجه الإعرابي الذي يوافق رسم المصحف، أو يردُّ القول المخالف للرسم، فيدل ذلك على اعتداده برسم المصحف في ترجيح الإعراب الذي يرتضيه.

ومن الإشارات المؤكِّدة لاعتداد النحاة السابقين برسم المصحف[(١)]؛ ما ذكره سيبويه بقوله: «وتقول: ودَّ لو تأتيه فتحدثَه. والرفعُ جيدٌ على معنى التمني. ومثلُه قولُه عز وجل: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ﴾ [القلم:٩]. وزعم هارون[(٢)] أنها في بعض المصاحف: {**وَدُّوا لوْ تُدْهنُ فيُدهِنوا**[(٣)]}»[(٤)].

(١) بل أثبت الدكتور/ أحمد عطية المحمودي احتجاج سيبويه برسم المصحف في بحثه: (موقف سيبويه من الاحتجاج النحوي برسم المصحف وأثره في النحو العربي)، مجلة كلية التربية (القسم الأدبي)، جامعة عين شمس بمصر، مج ١٢، ع٣، ٢٠٠٦م، الصفحات: ٢٦٣ -٣١٥.

(٢) هارون بن موسى الأزدي العتكي النحوي البصري الأعور صاحب القراءات. رَوَى عَن: أبي عَمْرو بن العلاء وابن أبي إسحاق، والخليل بن أحمد وعدة. وَثَّقَهُ الأَصْمَعِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَكَانَ رَأْساً فِي النَّحْوِ وَالْقِرَاءَةِ. ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ٣٢١، وتاريخ الإسلام: ٤/ ٥٣٢، وتهذيب التهذيب: ١١/ ١٤.

(٣) وهكذا جاءت النسبة والقراءة بالنصب عند أبي حيان، مع توجيهها في قوله: «وَجْمْهُورُ المصَاحِفِ عَلى إِثبَاتِ النُّونِ. وَقالَ هَارونُ: إِنَّه فِي بَعضِ المصَاحِفِ فَيُدْهِنُوا، وَلنَصبِهِ وَجْهانِ: أَحدُهُما أَنَّهُ جَوابُ وَدُّوا لِتَضَمُّنِهِ مَعنى لَيْتَ، وَالثَّاني أَنَّهُ عَلى تَوَهُّمِ أَنَّهُ نُطِقَ بِأَنْ». البحر المحيط: ١٠/ ٢٣٨.

(٤) الكتاب: ٣/ ٣٦.

فهـذا الرسـم -بإثبـات النـون- مرجِّـحٌ لوجـه الرفـع عنـد سـيبويه، مـع جـواز الوجـه الآخـر، أي النصـب، بالحجـة ذاتهـا، في رأي القـارئ النحـوي هـارون بـن موسـى البـصري، غـير أن مـا اسـتقرّ في المصحـف الإمـام هـو إثبـات النـون فيـه.

وكذلـك: مـا ذكـره الزجّـاجُ بقولـه: «وأمـا رفـع «يُؤْتُـونَ»[1] فعـلى «فـلا يؤتُـون النـاس نقـيراً إذنْ». ومَـنْ نصـب فقـال: «فـإذا لا يؤتـوا النـاسَ» جـاز لـه ذلـك في غـير القـراءة فأَمـا المصحـف فـلا يخالَـف»[2].

وهـذا رسـمٌ لم يـرد في المصحـف، مـع كونـه جائـزاً في العربيـة، ولـو ورد لـكان مرجِّحـاً لوجـه النصـب.

أمـا نـص الفـراء الـذي سـبق نقلـه عـن ابـن فـارس فهـو تصريـحٌ منـه بالاعتـداد باتبـاع رسـم القـرآن، مـع ثبـوت السـند بالقـراءة[3].

فـإذا خالفـت القـراءةُ الرسـمَ، ولم يثبـت سـندُها، وإنْ وافقـت العربيـة، -كالـذي جـاء في مصاحـف بعـض الصحابـة والتابعـين- فهـي شـاذة؛ لكونهـا شـذَّتْ عـن رسـم المصحـف الإمـام المجمَـع عليـه.

قـال ابـن الجـزري: «وَقَـدْ أَجْمَـعَ أَهْـلُ الْأَدَاءِ وَأَئِمَّـةُ الْإِقْـرَاءِ عَـلَى لُـزُومِ مَرْسُـومِ المَصَاحِـفِ فِيـمَا تَدْعُـو الحَاجَـةُ إِلَيْـهِ اخْتِيَـاراً وَاضْطِـرَاراً»[4].

وتتابـع العلـماء عـلى الاعتـداد بالرسـم القـرآني، فعقـد السـيوطي مبحثـاً بعنـوان: (رسـم المصحـف) قـال فيـه:

(١) أي في آية ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء:٥٣].

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٦٢. وهناك عبارة قريبة من هذا النص عند سـيبويه لكن مثالها ليس في الرسم، وإنما في الحركة الإعرابية، وذلك قوله: «وقد قرأ بعضهم: «وأما ثمودَ فهديناهم» [أي بنصب ثمود، سورة فصلت، آية ١٧]، إلاَّ أنّ القراءة لا تُخالَفُ؛ لأنّ القراءةَ السُّنَّةُ». الكتاب: ١/ ١٤٨.

(٣) ينظـر: معاني القـرآن ٢/ ٢٨٨. أمّا عن منهجه وموقفه العام من الاعتداد بالرسـم فليس مطَّردا. ينظر: رسـم المصحف العثماني وأوهام المسـتشرقين في قراءات القرآن الكريم: ٦٥، والفراء وأثره في المدرسـة الكوفية: ٦٦، والقراءات الشاذة وتوجيهها النحوي: ١٢٤.

(٤) النشر في القراءات العشر: ٢/ ١٢٨.

«رسم المصحف مُتَّبعٌ لاتِّباعِ السّلف رَضِي الله عَنْهُم، وَقد وَقع فِيهِ أَشْيَاء كَثِيرَة من الوَصْل والفصل وَالزِّيَادَة والحذف وَالبدل على خلاف مَا تقدم تَقْرِيره»[1].

وممّن قرّره -وهم كثير-: أبو جعفر الطبري[2]، والنّحاس[3]، ومكّي بن أبي طالب[4]، وشمس الدين القرطبي[5]، وأبو حيان[6]، والسمين الحلبي[7]، وأبو إسحاق الشاطبي[8]، والألوسي[9]، وغيرُهم[10].

ولذلك نجد أنّ ابن هشام سار على الاحتجاج برسم المصحف، مما يجعله قاعدة ترجيحية واضحة لديه، سواءٌ أكان ذلك بموافقة الرسم للوجه الإعرابي الراجح، أم بنفي ضده وهو مخالفة الرسم للوجه الإعرابي المرجوح.

وعرض ابن هشام ذلك- أي الاحتجاج بالرسم- في المواضع التطبيقية المتفرقة التي تصدُق عليه، ثم خصّه بمزيد عناية وتأكيد في الجهة الثامنة من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وهي: أَن يَحمِل المُعربُ على شَيْء وفي ذَلِك الموضع ما يَدْفَعهُ، مثَّل لها بسبعة أمثلة، أربعةٌ منها لمخالفة رسم المصحف للوجه الإعرابي المرجوح، والبقية لغير الرسم[11].

(١) همع الهوامع: ٣/ ٥٢٧.
(٢) ينظر: جامع البيان ١٩/ ٦٣٦.
(٣) ينظر: إعراب القرآن ٥/ ١٠٩.
(٤) ينظر: الإبانة عن معاني القراءات ١، ٤٩، ٥٤.
(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٠/ ١٩.
(٦) ينظر: البحر المحيط ٧/ ٣٤٩، ٣٥٠.
(٧) ينظر: الدر المصون ٨/ ٦٣.
(٨) ينظر: المقاصد الشافية ٥/ ٣٤٣.
(٩) ينظر: روح المعاني ١٥/ ٢٧٦.
(١٠) ينظر: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي: ١١٨ وما بعدها، حيث ذكر احتجاج الأخفش الأوسط والكسائي وغيرهم برسم المصحف.
(١١) ينظر: مغني اللبيب ٦/ ٢٨٤. والعجيب أن السيوطي وهو ينقل الجهات العشر عند ابن هشام لم يرتضِ تعبيره عن هذه الجهة كغيرها من الجهات، وعبر عنها بقوله: «الثامن أن يراعي الرسم»، واقتصر على الأمثلة الأربعة الأولى الدالة على الرسم وأسقط الباقي!. الإتقان في علوم القرآن: ٤/ ١٢٣١.

وأكّد الاعتدادَ بالقاعدة الترجيحية المتعلقة بالرسم في قوله: «وَحْمْلُ الرَّسْم على خلاف الأَصْل مَعَ إِمْكَانه غيرُ سديدٍ»[1]، إذ معناه أنّ حمل الرسم على الأصل المكتوب به في المصحف هو السديد، الذي ينبغي ترجيحه والقول به.

ويُلاحَظُ عدمُ استقلال هذه القاعدة عنده في الترجيح، بل لابد أن تقترن بحجج وقواعد أخرى غالباً، وكأنّ هذا يشير إلى أنها ليست في المراتب المتقدمة القوية من قواعد الترجيح؛ وذلك لابتعادها عن مجال النحو وقواعده قليلا؛ حيث تنصبُّ جلُّ قواعده على العلامات الإعرابية أواخر الكلمات، كما أنّ الترجيح الإعرابي لكتاب الله يعتمد بدرجة كبيرة على قضية المعنى أكثر من اللفظ.

وهذا يقودنا إلى وجود اختلاف يسير بين التنظير والتطبيق عند ابن هشام في الترجيح بقاعدة الرسم القرآني، ففي حين نجد عبارته في الاعتداد بالرسم تشير إلى قوة هذه القاعدة؛ نرى أن الأمثلة التطبيقية لا تكتفي بها في الاحتجاج والترجيح؛ لكنّ هذا على كل حال لا يقلِّل من قيمة القاعدة الترجيحية، إذا علِمْنا أنّ الكلماتِ التي وقع فيها خلافٌ وكان الترجيح فيها بهذه القاعدة محصورةٌ وقليلة، ولا تضرُّ قلّتها في تقرير القاعدة والاعتداد بها لأنها جميعُ ما جاء في هذا الباب أو الأمر، وليس هناك ما ينقضُها، كما أنّ عبارات العلماء في اعتمادها واضحة وصريحة، كما سبق بيانه قريبا.

التطبيق:

تعددّت صور التطبيقات للترجيح بهذه القاعدة، وتكاد تنحصرُ في ثلاث صور:

أُولاها: الترجيح بمخالفة رسم المصحف بالزيادة: ومن أمثلتها القول الذي يؤدي لزيادة ألف بعد (كالوهم أو وزنوهم)، وسيأتي بيانه قريباً في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين:٣].

(١) مغني اللبيب: ٦/ ٢٨٤.

وثانيها: الترجيح بمخالفة رسم المصحف بالفصل في كلمة متصلة، كالفصل بين (أيّ) و (هُم) في قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ﴾ ﴿شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم:٦٩].

وثالثها: الترجيح بالمخالفة بالحذف: ومن أمثلتها القول الذي يؤدي لحذف ألف (لا)، مع ألف الوصل في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء:١٨].

* **المثال الأول**: من أمثلة هذه القاعدة الترجيحية: الخلاف في إعراب قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين:٣]، حيث احتج ابن هشام فيه بقاعدة رسم المصحف، فقال:

«وَالرَّابِعُ -أي من أمثلة الجهة الثامنة: أن يَحمل المعربُ على شيء، وفي ذلك الموضعِ ما يدفعُه- **قَولُ بَعضهم فِي: {وَإِذا كالوهم أَو وزنوهم يخسرون} إِنّ هم الأولى ضمير رفع مُؤَكد للواو، وَالثَّانِية كَذَلِك، أَو مُبْتَدأ وَمَا بعده خَبره.**

وَالصَّوَاب أَن هم مفعول فيهمَا؛ لرسم الْوَاو بِغَيْر ألف بعْدهَا، وَلِأَن الحَدِيث فِي الْفِعْل لَا فِي الْفَاعِل؛ إِذ المَعْنى: إِذا أخذُوا من النَّاس استوفوا، وَإِذا أعطوهم أخسروا، وَإِذا جعلت الضَّمِير لِلْمُطَفِّفِينَ صَار مَعْنَاهُ: إِذا أخذُوا استوفوا، وَإِذا تولّوا الكَيْل أَو الْوَزْن هم على الخُصُوص أخسروا، وَهُوَ كَلَام متنافر؛ لِأَنّ الحَدِيث فِي الفِعْل لَا فِي المُبَاشر»[1].

وهنا يرتكز ابن هشام في ترجيحه لأحد الإعرابين المتخالفين على قاعدتين واضحتين:

الأولى: موافقة رسم المصحف. والثانية: موافقة المعنى المراد، وقد جاءتا متآزرتين لترجيح القول الثاني.

(١) مغني اللبيب: ٦/ ٢٨٧، ٢٨٨.

فأما قاعدة موافقة المعنى المراد فلها موضع تفصيل آخر، والذي يعنينا هنا هو قاعدة الرسم، وقد بدأ بها ابن هشام؛ لأهميتها عنده في هذا الموضع خصوصا، حيث يتعرض للجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وهذه الجهة أن يقع في النص المختلف فيه ما يدفع أحد الأوجه فيه.

ولا يعني هذا أنه يقدم هذه القاعدة على قاعدة موافقة المعنى المراد في قوة الترجيح، إذ ما من شك أنها -أي قاعدة المعنى المراد- الأقوى، خصوصاً في إعراب كلام المولى -سبحانه-.

ومعنى هذا الترجيح: أنّ القول بإعراب (هم) في (كالوهم) وَ(وزنوهم): ضميرَيْ نصب المفعول به هو الراجح؛ بناءً على قاعدة الرسم، حيث جاء رسمها في المصاحف بغير ألف، ولو رسمت الألف لسُلِّم للقائلين بالقول الآخر وهو أن الضمير(هم) ضمير رفع مؤكد لواو الفاعلين في (كالوا) وَ (وزنوا).

وجاء التصريح هنا بقاعدة الرسم، على أنه لم تُذكر في الجهة العامة -وهي الجهة الثامنة- التي يمثِّل لها، وربما يكون السبب في ذلك أن هناك أمثلة -وهي الثلاثة الأخيرة- غيرَ داخلة في الرسم، بل كان الترجيح فيها بمراعاة النظائر في آيات أخرى، أو قراءات أخرى.

ولتأكيد هذا الرسم فقد قال أبو بكر الأنباري: «اجتمعت المصاحف على طرح الألف من (كالوهم أو وزنوهم)»[1]، وقال أيضا في موضع آخر: «وقال أبو عبيد: الاختيار أن يكون (كالوهم ووزنوهم) حرفاً واحداً لعلتين: إحداهما أن المصاحف اجتمعت على طرح الألف من (كالوا) و (وزنوا) فدلّ هذا على أنهما حرف واحد، لأن (كالوا) لو كان منفصلاً من (هم) لكتبوا فيه ألفاً كما كتبوا «قالوا وجاءوا وذهبوا» بألف، والحجة الأخرى أن تأويل (كالوهم أو وزنوهم): كالوا لهم ووزنوا لهم، فحذفت اللام»[2].

(١) مرسوم الخط: ٤٥.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣٤٧. وينظر كذلك: المقنع في رسم مصاحف الأمصار: ٨١، ومعجم الرسم العثماني: ٦/ ٢٨٦٨ وَ ٧/ ٣٤٤٠.

والنقل الأخير عن أبي عبيد يذكر كلتا الحجتين اللتين احتج بهما ابن هشام، مما يدل على اشتهارهما قبله عند المعربين في هذه المسألة خصوصا، وربما في غيرها عموماً.

وهذا يقودنا إلى **مقام الموازنة**: إذ يظهر متابعةُ ابن هشام الواضحة للعلماء السابقين عليه في الاحتجاج بقاعدة الرسم في هذه المسألة خصوصاً.

وممّن احتج بها: أبو جعفر الطبري[١]، والزّجّاج[٢]، والنّحّاس[٣]، والسيرافي[٤]، ومكي بن أبي طالب[٥]، وابن الشجري[٦]، وأبو البركات الأنباري[٧]، والعكبري[٨]، وشمس الدين القرطبي[٩]، والسمين الحلبي[١٠].

(١) جامع البيان: ٢٤/ ٢٧٨، وعبر عنها بأوضح الدليل.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٩٨.

(٣) ينظر: إعراب القرآن ٥/ ١٠٩، وعبارته فيها الاحتجاج بالرسم، وبنسَق الكلام، وهو قريب من قاعدة موافقة المعنى المراد عند ابن هشام وغيره، إذ يقول: «والصواب أن الهاء والميم في موضع نصب؛ لأنه في السَّواد بغير ألف، ونسقُ الكلام يدل على ذلك؛ لأن قبله إذا اكْتالُوا على النَّاسِ، فيجب أن يكون بعده وإذا كالوا لهم، وحذفت اللام».

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٥/ ٤٩.

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٨٠٥، ٨٠٦.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢ / ١٣١، وقد تميزت عبارته بقوة الرد والتصريح، قال فيها: «يدلّك على بطلان هذا القول عدم تصوير الألف بعد الواو، في (كالُوهُمْ) و(وَزَنُوهُمْ)، ولو كان المراد ما ذهب إليه هذا المتأوّل، لم يكن بدّ من إثبات ألف بعد الواو، على ما اتفقت عليه خطوط المصاحف كلّها، في نحو: (خَرَجُوا مِنْ دِيارِهِمْ)...الخ».

(٧) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٥٠٠.

(٨) ينظر التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٧٦. لكن عبارته غريبة؛ إذ فيها تجويزٌ للرسمين بلا بيان، وأنه محتمِل، وهو موضع إشكال عندي، وعبارته: «قوله تعالى: (كالوهم): في «هم» وجهان؛ أحدهما: هو ضمير مفعول متصل، والتقدير: كالوا لهم.

وقيل: هذا الفعل يتعدى بنفسه تارة وبالحرف أخرى، والمفعول هنا محذوف، أي كالوهم الطعام، ونحو ذلك. وعلى هذا لا يكتب كالوا ووزنوا، بالألف.

والوجه الثاني: أنه ضمير منفصل مؤكد لضمير الفاعل؛ فعلى هذا يكتبان بالألف».

(٩) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٢٥٢.

(١٠) ينظر: الدر المصون ١٠ / ٧١٧.

كل هـؤلاء العلـماء سـبقوا ابـن هشـام لتقريـر هـذه القاعـدة والاحتجـاج بهـا، وتختلـف عباراتهـم فيهـا، لكنهـا تتفـق عـلى كـون هـذه القاعـدة ملزمـةً للفريـق الآخـر.

وذلـك الفريـقُ خالـف الجمهـور، وقولـه أقـرب للشـذوذ، فقـد نُسِـب لعيسـى بن عمـر، وحمـزةَ بـن حبيـب فقـط، كـما ذَكَـر ذلـك النحـاس بقولـه: «وقـال عيسـى بـن عمـر: الهـاء والميـم في موضـع رفـع، وعـبرّ عنـه أبـو حاتـم بـأن المعنـى عنـده: هـم إذا كالـوا أو وزنـوا يخسرون؛ لأن عيسـى قـال: الوقـف «وإذا كالـوا» ثـم تبتـدئ «هـم أو وزنـوا»، وعـبرّ غـيره: أن «هـم» توكيـد كـما تقـول: قامـوا هـم»[1]، وذكـر ذلـك أيضـاً الزمخـشريُّ بقولـه: «وعـن عيسـى بـن عمـر وحمـزة: أنهـما كانـا يرتكبـان ذلـك، أي يجعـلان الضميرَيْـن للمطففـين، ويقفـان عنـد الواويـن وُقَيْفـةً يبيِّنـان بهـا مـا أرادا»[2].

أمـا رأي الزمخـشري فهـو مـع الجمهـور، لكنـه لم يرتـضِ منهـم الاحتجـاج برسـم المصحـف، بـل وصفـه بالركاكـة، معلِّـلاً ذلـك بأنـه لم يـراعَ في كثـير منـه قواعـد الرسـم الإملائـي المعـروف، وذكـر أنـه رأى في الكتـب المخطوطـة بأيـدي الأئمـة المتقنـين هـذه الألـف غـير موجـودة؛ لكونهـا لا تُلفـظ، ولا تؤثـر في المعنـى[3].

ورفضه لهذه القاعدة غـــــير مقبول؛ إذا علمْنا الدّقة التـــــي كتب بها الصحابة –رضوان الله عنهم أجمعين– هذه المصاحف، وإحكامهم وتحرِّيهم فيها[4]، وأن ذلك داخلٌ ضمن حفظ الله لكتابه في قوله عزّ اسمه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩].

ويمكـن أن يُـردّ عليـه بأحـد ردود ابـن هشـام في مسـألة أخـرى عندمـا قـال: «وَحَمْـلُ الرَّسْـم عـلى خـلاف الأَصْـل مَـعَ إِمْكَانـه غـيرُ سـديد»[5]، فـإنّ الرسـم في جميـع

(١) إعراب القرآن: ٥ / ١٠٨.
(٢) الكشاف: ٤/ ٧٢٠.
(٣) ينظر: المصدر السابق ٤/ ٧٢١.
(٤) أبان عن هذا الأمر ودرسه دراسة وافية الدكتور/ عبد الحي الفرَماوي في كتابه: (رسم المصحف ونقطه)، وأصلُه رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر ١٣٩٥هـ. ينظر فيه: ص١٦، ٥٣٥–٥٣٨.
(٥) مغني اللبيب: ٦/ ٢٨٤.